لامبهما اكمامت بشدها وطيها بكذا ولا يجوز
البيع مرابحة على ما وظفه اي فرقه من الثمن
بنفسه كان يشتري جملة بمائة ويبيع واحد منهم
يفرق على الاسلوة قدر ما منه فليس له ان يبيع
تلك السلوة مرابحة بان يقول اشتريتها بكذا
واربحني فيها كذا فربما ينسى ما يضر او ينسى
فينتقل ذهنه من شيء الى غيره فيقع في الحرام
بسرعة فاذا باع مرابحة فيحسب اصل الثمن
ويربح له ويحسب على المشتري اصل الثمن
دون زيادته ان كان له على
قيمة تؤثر زيادة في المبيع كصبغ وطرز
وقصر وقياطي وكمد وفتل وتطريز وهو جعل
الثوب في الطراوة ليلين وتذهب خشونته
بخلاف ما لا عين له قائمة او له عين زائدة كحمولة
وشد وطي فانما يحسب ثمنها فقط اذا كان ذلك من
الشد والنطي معتادة والا لم يحسب ثمنها
كما لا يحسب رجعها ولا يجوز في البيع التدليس
وهو كتمان عيب السلوة عن المشتري
والغش وهو ان يصف المبيع بصفة ليست

فيه

فيه اما بلسانه واما بفعله كتلطيخ ثوب عبد
بمداد وخلط ردي بجيد وما بلي وثوب بنسيا
ووضع كتان في ندف حتى يرطب ويثقل ونفخ
لحم الجزور حتى يعشنا فليس منا اي ليس من هدينا
ومهدينا ولا متبعا لسنتنا ان الغاصي عينه
لم يخرج عن الايمان نعم ان اعتقد حله يخرج
بستتابة فان تاب والا قتل وكذا الجور الخلابة
وهي الكذب والغرور اما في ادعاء السلوة
جدا وامثالها في ثمنها وجب على البايع الاخبار
بكل شيء اذا اخبر به المشتري قلت رغبته
في المبيع كثياب الموتى وثوب الاجذم ولا
والثوب المقصل وكناسة الثوب الجديد
والعين المصنوعة من اللحاء ان امكنه التحا
مل بها بدون خوف من حاكم وكانت لا تتقوى ولا
حرم عليه فعلها لاحد هذه الامور الثلاثة
وهي خوفه لو اطلع عليه وتغيرها والثالث
وجوب تبيينه لمن يشتري منه انها مصنوعة
من الحيا وبالتحريم جزم في عرفة لهذه الامور
فان اشتري من غير سلوة بعشرة مثلا ونزده